التّأويل النّحوي عند البصريين في باب المرفوعات (دراسة وصفيّة تحليليّة لبعض مسائل الخلاف)

أيمن مصطفى طه سلطان

أستاذ مساعد – قسم اللغة العربية -كلية التربية -جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

مستخلص الدراسة

تناول هذا البحث التّأويل النّحوي عند البصريين في باب المرفوعات، وترجع أهميته إلى معرفة التّأويل في اللُّغة والاصطلاح، وكيف أصبح النّحويون يصرفون الكلام إلى وجوه خفية تحتاج إلى تقدير وتدبُّر، فهو وسيلة يلجأ إليها النُّحاة للتوفيق بين القواعد والنُّصوص التي تخالف الكثير الشّائع من كلام العرب، ولكن أسرف فيه الكثيرون لأجل مناصرة مذهبهم النّحوي فلم يفلت من وطأته حتى القرآن الكريم. وتعرَّضت في هذا البحث لتأويل البصريين للنّصوص وذلك لجعلها متّسقة مع قواعدهم، وكيف أخضع البصريون ما سمعوه لأصولهم وأقيستهم ، فما وافق منها أصولهم ولو بالتّأويل قبلوه، وما أباها رفضوا الاحتجاج به ووصفوه بالشذوذ مع العلم أنَّ هناك قواعد لا سبيل إلى إنكارها، حتّى رماهم البعض بأنّهم بالغوا في اصطناع التّأويل في إخضاع كلِّ نصٍّ للتّأويل ولو كان النّص قرآناً إذا لم ينضوِ تحت أحكامهم المصنوعة. ولكن تأويل كل ما سُمع فيه عزل لجانب كبير من اللهجات واللُّغات، وذلك ليس بسديد؛ لأنَّ اللُّغة هي سليقة وطبيعة، فالمتكلم بها لا يمكن أن يغلط أويجهل بها. وتبيَّن لي في هذا البحث أنّه ليس بالإمكان أنْ يحيط مَن يبحث في تأويل البصريين بكل جزيئة من جزيئاته، لكن الملاحظ أنَّ الكوفيين سلكوا طريقاً يخالف ما عليه نحاة البصرة فخالفوهم في بناء قواعدهم، فأسسوا منهجاً جديداً وقوياً، لكنه لم يحظَ بما حُظي به نحو البصريين وهذا – فيما يبدو لنا – سبب من أسباب فقدان الكثير من مصنفات الكوفيين على رأي الكثيرين .

Basriyeen Grammatical Interpreting for Accusation prepared

Ayman Mustafa Taha Sultan
Assistant Professor –Arabic Language Department – Faculty Of Education - Sudan University Of Science & Technology

Abstract

This study investigates the grammarian interpretation of "Basriyeen" in "Marfuaat" chapter. The significance of this research stems from knowing interpretation of language and terminologies. Also, this study aims at how the grammarians orient speech to unknown aspects, a situation which requires careful thinking and pondering. This practice is a means that grammarians resort to as a means to strike a balance between grammar and texts which deviate from the speech of Arabs. But many grammarians have exaggerated the use of interpretation in order to support their grammar school. In fact, even the holy Koran was not an exception in their vicious practice. The researcher looked into "Al Basriyeen" interpretation who tried to make these interpretations suit their own rules; and these grammarians adapted the interpretations to their own rules and measures. They accepted what was in line with their beliefs and rejected what was different and described it as abnormal, although there are recognizable rules. This behavior made some critics describe these grammarians as fabricating these interpretations, to the extent that they apply them to everything, even the holy Koran. To sum up, interpreting everything isolates many of the vernaculars and languages, this is a mistake because a language is smooth and natural and its speakers do not make mistakes or ignore their language.

المقدّمة:

الحمدُ لله ذي الطَّوْل والآلاء، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الرسل والأنبياء أفضل من نطق بالضاد، وأكرم داعٍ، وأعظم هادٍ، وعلى آله الذين اهتدوا بهديه، والتزموا بسنته، وصحبه والتَّابعين الذين سلكوا منهجه تطبيقاً وتبليغاً، فانتشروا في الأرض فاتحين ولدينه داعين.

أمَّا بعد

فقد ظهرت الخلافات النَّحوية مع بداية تطور النَّحو في أواخر القرن الثَّاني الهجري، ويقصد بهذا الخلاف ما نشأ بين علماء البصرة والكوفة من تباين في تعليل الظَّواهر اللُّغوية، ومن اختلاف في استنباط الأحكام النحوية، وتمايز في فهم الأصول النَّحوية واستخدامها، وتقعيد القواعد وتخريجها، ويشمل الخلاف أيضاً ما نشأ بين علماء البصرة والكوفة أنفسهم من اختلاف فردي في المنهج. وقد رأيت أنْ يكون موضوع هذا البحث في التَّأويل النَّحوي، ووسمْتُه بالتَّأويل النَّحوي عند البصريين في باب المرفوعات مدفوعاً بدراسة التَّأويل عند علماء المدرستين ، وقد عرضت آراء النُّحاة في كلِّ مسألة من المسائل، وذلك للوصول إلى الحكم الصحيح. وتنبع أهمية هذه الدراسة في أنّها احتوت على قدر كبير من الآيات، وجمعت كثيراً من الآراء النحوية في المسألة الواحدة، وقد اتبعت في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي فكنت أعرض القول في المسألة النَّحوية ثم مناقشة الآراء وترجيحها بعد الرجوع إلى أمَّهات الكتب وآراء العلماء. وقد لمست بعض الآثار من خلال هذه الدراسة منها:

١/ تغير الروايات وكثرتها وذلك بوضع لفظ مكان لفظ آخر، وقد يروون الأثر بالمعنى وذلك أنْ يضع الراوي كلمة أو عبارة في قصيدة معينة مكان أخرى بما يناسب السياق.

٢/ اضطراب النصوص وذلك عن طريق التخطئة أو التَّحريف أو التَّخريج وذلك لأجل مناصرة مذهب معين.

ختاماً هذا جهدي قدَّمت فيه ما أقْدَرَني اللّه عليه، ولا أدّعي الكمال فيما قمت به من مناقشة الآراء والخلافات والمذاهب حول هذه المسائل غير أنّي رجَّحت رأياً على آخر بعد الاحتكام إلى القرآن الكريم وقراءاته وأقوال العلماء. راجياً أنْ يكون هذا البحث وافياً بغرضه، خادماً لنحو العربية، فإن كنت قد وفيت هذا البحث حقّه وأنصفت علماء السَّلف الأجلاء فذلك ما قصدت إليه، وإنْ لم يكن ذلك فمخرجه إلى الجهد البشري ولا شكّ أنَّ عمل الإنسان معرض للخطأ والنسيان والقصور، وللّه درُّ العماد الأصفهاني الذي يقول: (إني رأيت أنّه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلاّ قال في غده: لو غُيِّر هذا لكان أحسن، ولو زِيد كذا لكان يُستحسن، ولو قُدِّم هذا لكان أفضل، ولو تُرِك هذا لكان أجمل، وهذا مِن أعظم العِبر، وهو دليل على استيلاء النَّقص على جملة البشر)(مقدمة النحو الوافي).

التَّأويل في اللُّغة:

جاء التَّأويل عند اللّغويين بمعانٍ كثيرة منها:

١ - **الرجوع والعاقبة والمآل:** قال ابن منظور: الأَوْلُ: الرجوع. آلَ الشيءُ يَؤول أولاً ومآلاً: رَجَع. وأوَّل إليه الشيءَ: رَجَعَهُ. وأُلْتُ عن الشيء: ارتددتُ. ويقال: طَبَخْتُ النبيذَ حتى آل إلى الثُّلُث أو الرُّبع أي رجع؛ وأنشد الباهلي لهشام:

حتىَّ إذا أمْعَرُوا صَفْقَىْ مَبَاءَتهم ... وجرَّد الخَطْبُ أثْباجَ الجراثِيمِ

آلوا الجِمَالَ هَرامِيلَ العِفاءِ بها ... على المَنَاكِبِ رَيْع غَيْرُ مَجْلُومِ

وقوله آلوا الجمال بمعنى ردُّوها ليرتحلوا عليها.(ابن منظور، د.ت). وفي مقاييس اللغة: يُقال أوَّل الحُكْمَ إلى أهله: أي أرْجَعه وردَّه إليهم .(ابن فارس، ١٩٩١). .

٢ - **التَّفسير والتَّبيين:** جاء في اللسان "أوَّلَهُ وتأوَّلَهُ: فسَّرَهُ". وفي الصحاح: "التَّأْوِيلُ: تفسير ما يؤول إليه الشيء"، ومنه قول الأعْشى:

عَلى أنَّها كانَتْ تَأَوَّلُ حُبِّها ... تَأَوُّلَ رِبعِيٍّ السِقابِ فَأَصْحَبَا

قال أبو عبيدة يعني: تأوّل حبها، أي: تفسيره ومرجعه، أي: أنَّه كان صغيراً في قلبه، فلم يزلْ يثبت حتىَّ أصْحَبَ فصار كبيراً كهذا السَّقْب الصغير ولم يزل يَشِبُّ حتى صار كبيراً مثل أمه وصار له ابن يصحبه" .(الجوهري، ١٩٩٩).

٣ - **التَّدبير والتَّقدير:** وإلى هذا المعنى أشار ابن منظور بالقول: "أوَّل الكلام وتأوَّله: دبَّرَهُ وقدَّرَهُ".

٤ - **الجمع والإصلاح:** قال صاحب اللسان: "أُلْت الشيءَ أؤُوله إذا أجمعته وأصلحته، وتقول العربُ: أوَّلَ اللّهُ عليك أمرَك أي جمعه، وإذا دَعَوْا عليك قالوا: لا أوَّل اللّهُ شَمْلَك"(ابن منظور، د.ت).

٥ -**التَّحري والتَّوسم:** يقول الزَّمخشري:"تأمَّلته فتأولْتُ فيه الخير أي توسَّمْتُه وتحرَّيته" (الزمخشري، ١٩٩٢).

٦ - **اسم نبات:** قال الفيروز آبادي: "التَّأويل بَقْلَةٌ طيِّبة الرِّيح"(الفيروز آبادي، ١٩٨٨).

التَّأويل في الاصْطلاح:

قال الذَّهبي: التَّأويل عند السَّلف له معنيان:

أحدهما: تفسير الكلام وبيان معناه، سواء أوافق ظاهره أو خالفه.

ثانيهما: هو نفس المراد بالكلام، فإن كان الكلام طلباً كان تأويله نفس الفعل المطلوب، وإن كان خبراً، كان تأويله نفس الشيء المُخْبَر عنه. (الذَّهبي، ١٩٨٩).

وقيل في تعريفه "هو صرف الآية إلى معنى موافق لما قبلها وما بعدها تحتمله الآية غير مخالف للكتاب والسنَّة"(الشربيني، ٢٠٠٤). فالتَّأويل السَّائغ هو الذي تحتمله الآية مثل قوله تعالى: {انْفِرُواْ خِفَافاً وَثِقَالاً} (التوبة٤١). قيل: شباباً وشيوخاً، وقيل: أغنياء وفقراء، وقيل: نشاطاً وغير نشاط، وقيل: أصحَّاء ومرضى، وكلُّ ذلك سائغ والآية تحتمله. أمَّا التأويل المخالف للآية والشَّرع فمحظور، وقد أوَّل الروافض

قوله تعالى: {مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ} (الرحمن ١٩) . أنّهما علي وفاطمة، وقوله تعالى: {يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ} (الرحمن ٢٢) يعني الحسن والحسين.

من خلال ما تقدّم يمكن القول أنَّ التّأويل نوعان صحيح وفاسد. فالصحيح هو حقيقة المعنى وهو مطابق لما دلّت عليه النُّصوص وجاءت به السُّنة. أمّا الفاسد فهو الذي يخالف ما دلّت عليه النُّصوص وجاءت به السُّنة. لذلك فهو مردود ؛ لأنّه تحريف للمراد. وحتى يكون التّأويل صحيحاً مقبولاً لا بدَّ مِن بعض الضوابط من احتمال بيان اللفظ للمعنى الذي تأوّله في ذلك التركيب الذي وقع فيه، وتعيين المعنى المراد من الكلام، فإنَّ الكلام إذا خرج عن حقيقته قد يكون له معانٍ عدة، فتعيين ذلك المعنى يحتاج إلى دليل حتى لا يكون الكلام عبارة عن ضرب من الظنون والاحتمالات ؛ لأنَّ ذلك سيَّال لا حصر له، وكذلك وجود قرينة مُوحية للصَّرف وهذا بإجماع العقلاء ، وهذا الدَّليل لا بدَّ أنْ يكون أقوى من ظاهر النَّص في الدلالة.

التّأويل عند النّحويين:

يرى ابن جنّي أنَّ كلمة التّأويل نُسبت إلى النّحويين من المفسرين قائلاً: " ولم أقف على نصٍّ من مظان النّحو المختلفة يبيِّن تسرُّب هذه اللفظة إلى مؤلّفات النّحو، وإنّني لأذهب في هذه المسألة إلى أنَّ الكلمة انتقلت من المفسرين وكتبهم إلى النّحويين، ولعلَّ ما يؤيِّد ذلك أنّ كثيراً من شواهد النّحو مصدرها القرآن الكريم وقراءاته، وأنّ النحويَّ لا بدَّ له من زاد يغذّي به أصله النّحوي، ولست أذهب إلى أنَّ الكلمة اكتسبت معنى جديداً من مؤلفات النّحو يغاير معناها في التّفسير ؛ لأنَّ كثيراً من تأويلات النّحويين يدور في فلك المعنى أو تأييد أحد المذاهب. ولست أنكر أيضاً أنَّ كثيراً من التأويلات يدور في فلك الأصل النّحوي لتعزيزه والمحافظة عليه من تلك الشواهد التي تخرمه (ابن جني، ١٩٨٦) . ويرى كثيرون أنَّ النُّحاة لم يتناولوا معنى التّأويل كما تناوله اللغويون، قال أحد المحدثين: " ولم أقف على نصٍّ وضّح فيه النّحويون معنى

"التأويل" نحوياً، فالكتب التي جمعت في ثناياها أصول النَّحو وأدلته تكاد تكون خالية إلاَّ من بعض الإشارات الغامضة" (الحموز، ١٩٨٤).

هذا يوضِّح بجلاء أنَّ النَّحاة مارسوا التَّأويل ولم يتناولوا معناه. ولم يتناول أحد من النُّحاة فيما اطَّلعت عليه معنى التَّأويل كفكرة كما تناوله اللغويون، وإن كانوا يمارسونه في تطبيقاتهم النَّحوية(هنادي، ١٩٨٨). ولعلَّ النَّص الوحيد الذي اعتمد عليه الكثيرون في تبيان معنى التَّأويل، هو ما رواه السيوطي عن أبي حيّان في شرح التسهيل قال أبو حيَّان :" التَّأويل إنَّما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء، ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول أمَّا إذا كانت لغة طائفة من العرب لم تتكلَّم إلا بها فلا تأويل. (السيوطي، ١٩٧٦).

ويعتبر النَّص الذي رواه السيوطي يتيماً، ويبدو أنَّ أبا حيَّان قصد بالجادة القواعد النَّحوية التي يلتزم بها النَّحويون، فإذا اصطدم نصٌّ بقاعدة نحوية عمدوا إلى تأويله بما يتفق ومذهبهم النَّحوي فهم يصرفون بذلك الظواهر اللّغوية التي تبدو مخالفة للكثير الشَّائع على تأويلات تردها إلى الجادّة ؛ لأنَّ النَّحو بُنِي على ما شاع من كلام العرب. وأورد محمد عيد في كتابه أصول النحو أنَّ التَّأويل عند النَّحويين " هو صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفيه تحتاج لتقدير وتدبُّر" (عيد، ١٩٧٨).

ويمكن أنْ نخلص أخيراً إلى أنَّ التَّأويل وسيلة يلجأ إليها النُّحاة للتوفيق بين القواعد والنُّصوص المخالفة لها التي تخالف الكثير الشائع من كلام العرب. ويبدو أنَّهم لم يصطنعوه في كثير من الأحيان وإنَّما اعتمدوا على مبادئ تقيس النظير على نظيره حتى لا يُفْتح الباب على مصراعيه للفوضى التي تبني قاعدة على كل شاهد سُمِع عن العرب. ولكن تكلَّفه البعض وأسرف فيه من أجل مناصرة مذهبهم النَّحوي وحتى القرآن الكريم لم يفلت من وطأته، وهذا ما سنراه لاحقاً إنْ شاء الله تعالى.

العامل في الاسم المرفوع بعد لَوْلاَ:

يرى الكوفيون أنّ (لَوْلاَ) ترفع الاسم بعدها؛ لأنّها نائبة عن الفعل (ابن الأنباري، ١٩٨٧). قال ابن يعيش: "أمّا الكسائي فيرى ارتفاع الاسم بعد لولا بفعل مضمر معناه "لو لم يكن" .وحجّة الكوفيين أنّ الفعل حُذف تخفيفاً، وزيدت (لا) على (لوْ) فصار بمنزلة حرف واحدٍ، وصار هذا بمنزلة قولهم: "أمّا أنْت منطلقاً انْطَلَقْتُ معك" والتقدير فيه: أنْ كنْتَ منطلقاً انْطَلَقْتُ معك، قال العباس بن مراس: (ابن يعيش، د.ت).

أَبا خُراشَةَ أَمّا أَنتَ ذا نَفَرٍ فَإِنَّ قَومِيَ لَم تَأكُلْهُمُ الضَّبُعُ

والتقدير فيه: أنْ كنت ذا نفر، فحذف الفعل، وزاد (ما) على (أن) عِوَضاً عن الفعل، كما كانت الألف في اليَمَاني عوضاً عن إحدى يائي النسب، والذي يدلُّ على أنّها عوض عن الفعل أنّه لا يجوز ذكر الفعل معهما ؛ لئلا يُجْمَع بين العِوض والمعوض، ونحن وإنْ اختلفنا في أنَّ (أنْ) ها هنا هل هي بمعنى (إنْ) الشرطية أو أنها في تقدير لأنْ فما اختلفنا في أن (ما) عوض عن الفعل (ابن الأنباري، ١٩٨٧).

فالشّاهد في البيت في قوله: (أما أنت) - فإنَّ أصل هذه العبارة (أنْ كنت) فحذفت كان ثم عوِّض عنها (ما) وأدغمت ميم (ما) في نون (أنْ) فناب هذا الحرف الذي هو (ما) مناب فعل هو كان. وعلى هذا النَّحو يأتي الكوفيونْ بمثال آخر: مَنْ سلَّم عليك فسلِّم عليه ومَنْ لا فَلاَ تَعْبَأْ به" وتقديره: ومن لا يسلِّم عليك فلا تعبأ به، قال الأحوص الرياحي:

فَطَلِّقها فَلَستَ لَها بِندٍّ وَإِلّا يَعْلُ مَفرِقَكَ الحُسَامُ

أراد : وإلاَّ تطلقها يَعْلُ.(العكبري، ١٩٧٦). فالشاهد في قوله (إلاَّ) فإنَّ هذه الكلمة مؤلَّفة من حرفين أولهما إنَّ الشرطية والثانية لا النافية، وقد حذف فعل الشرط، وأصل الكلام: وإنْ لا تطلقها.

وأورد العكبرى حجَّة أخرى للكوفيين على أنَّ الاسم يرتفع بها دون الابتداء: أنّ (أن) تُفتح بعد (لولا) كقوله تعالى: { لَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنْ الْمُسَبِّحِينَ} (الصافات١٤٣) ولو كان في موضع الابتداء لوجب أن تكون مكسورة، وهذا يفسد القول بكونه مبتدأ.

أمَّا البصريون فيرفضون ما ذهب إليه الكوفيون، ويروْن أنَّ الاسم يرتفع بالابتداء دون (لولا) وحجَّتهم أنَّ (لو) و(لا) قبل التركيب لا يعملان في الاسم الرفع فكذلك بعد التركيب؛ لأنَّ الأصل عدم التغيير. ويرون كذلك أنَّ العمل للأفعال، وإنّما يقام الحرف مقامها إذا كان فيه معنى الفعل أوشبهه، و(لولا) ليست كذلك. وأنَّ الاسم لو ارتفع بها لكان معه منصوب، إذ كل حرف يرفع ينصب مثال (ما) و(لا) وهذا لا منصوب له فلا يصح قياسه، ولا هو مسموع. وقالوا إنَّما يعمل الحرف إذا كان مختصاً و(لولا) لاتختصُّ بالاسم دون الفعل، بل قد تدخل على الفعل كما تدخل على الاسم، واستشهدوا بقول الجموح الظفري :

قَالَتْ أُمَامَةُ لَمَّا جِئْتُ زَائِرَهَا هَلاَّ رَمَيْتَ بِبَعْضِ الأَسْهُمِ السّوْدِ
لاَ دَرَّ دَرُّكِ إنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمُ لَوْلَا حُدِدْتُ وَلاَ عُدْرَى لِمَحْدُودِ

واستشهاد البصريين بالبيت في قوله (لولا حددت) حيث دخلت (لولا)على الفعل، وذلك يدلُّ على أنّها ليست مختصة، بل تدخل على الاسم والفعل، ومتى سُلِّم أنَّها ليست مختصة بأحد القبيلين لم تكن عاملة.

ويرى البصريون كذلك أنَّ الاسم ليس مرفوعاً بعدها بتقدير: لو لم يكن، ولو كان كذلك لكان ينبغي أنْ يُعْطف عليها (بولا) ؛لأنَّ الجحد يُعْطف عليه بوَلا قال تعالى: {وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاء وَلَا الْأَمْوَاتُ} (فاطر١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢).

وبعد عرض حجَّة الفريقين رجَّح ابن الانباري مذهب الكوفيين في هذه المسألة وهي من المسائل السَّبع التي وافق فيها الكوفيين ويرى أنَّ ما استدلَّ به البصريون من

دخول "لولا" على الفعل في قوله: "لولا حددت" أنَّ "لولا" ليست مركبة مع (لا) كما هي مركبة مع (لا) في قولك: لولا زيد لأكرمتك، وإنما هي حرف باقٍ على أصله من الدلالة على امتناع الشئ لامتناع غيره، و(لا) معها بمعنى (لم) ؛ لانَّ (لا) مع الماضي بمنزلة (لم) مع المستقبل، فكأنه قال: قد رميتهم لو لم أحدّ ، وهذا كقوله تعالى : {فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ} (البلد ١١)، وهذا مثل قول أبي خراش الهذلي:(ابن يعيش،د.ت)

إنْ تَغْفِرِ اللّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا وَأَيُّ عَبْـدٍ لَكَ لَا أَلَمَّا

والاستشهاد بالبيت في قوله (لا ألَمَّا) فهو يزعم أن (لا) في هذا البيت بمعنى لك، والماضي بمعنى المضارع، وكأنَّ الشاعر قد قال: " وأي عبد لك لم يأتِ بصغار الذنوب.

ويرى المحقق محمد محي الدين أنَّ الحقَّ ما جاء به الكوفيون وردَّ استشهاد البصريين بدخول لولا على الفعل في البيت بالقول :"إنَّ لولا في البيت هي داخلة على الاسم عند التحقيق، وذلك أنَّ الكلام على تقدير "أنْ" المصدرية التي تنسبك مع هذا الفعل بالاسم، واصل الكلام : لولا أنْ حددت، فحذف الشاعر "أنْ" وهو ينويها، والتقدير لولا الحد، أي لولا المنع والحرمان، وحذف "أنْ" المصدرية مع نيتها واقع كلام العرب.(محي الدين، ١٩٨٧).

وبعض العرض السَّالف للمسألة تبدو لنا قوة احتجاج الكوفيين ؛ لما استشهدوا به من أدّلة قوية تدحض أدلة البصريين التي ترى أن "لولا" ينبغي أن يُعطْف عليها بـ "ولا"؛ لأنَّ الجحد يُعْطَف عليه بـ(ولا)، وهذا يخالف طبيعة (لولا) التي هي مركبة من (لو) و (لا) فخرجت بذلك من حدها وهو الجحد.

إبراز الضَّمير إذا جرى على غير صاحبه:

وردت هذه المسألة عند سيبويه في باب النَّعت السَّببي، فذهب الكوفيون أنَّ الضمير في اسم الفاعل إذا جَرَى على غير مَنْ هو له نحو قولك: "هند زيدٌ ضاربتُه هي" لا يجب إبرازه. ويرى البصريون وجوب إبراز الضمير، سواء أُمِن اللبس أو لم يؤمن، فمثاله عند خوف اللبس قولك: زيد عمرو ضاربه هو، عند إرادة الإخبار بضاربيه ومضروبيه

عمرو، بإبراز الضمير ليُعْلم ذلك إذ لو استتر لآذن الكلام بعكس ذلك. ومثال ما أمن فيه اللبس نحو : زيدٌ هند ضاربها هو، و:هند زيدٌ ضاربته هي، فقد جرى الوصف على غير من هو له. ولو حذف الضمير من الكلام لم يحصل لبس. ويستدل الكوفيون على ذلك بقول الأعشى: (الأعشى، ١٩٩٢).

وَإِنَّ امرَأً أَسْـرَى إِلَيْكِ وَدُونَـهُ مِنَ الأَرْضِ مَوْمَاةٌ وَبَيْدَاءُ سَمْلَقُ
لَمَحْقُـوقَةٌ أَنْ تَسْتَجِيبِي دُعَاءَهُ وَأَنْ تَعْلَمِـي أَنَّ المُعَانَ مُوَفَّـقُ

فترك إبراز الضمير ولو أبرزه لقال : محقوقة أنت. فالكوفيون يرون أنَّ قوله: (لمحقوقة) وقعت خبراً لـ(إنَّ) في أول البيتين وهذا الخبر جارٍ على غير مبتدئه، بمعنى أنَّه وصف لغير المبتدأ الذي وقع هو خبر عنه، ومع ذلك لم يبرز الضمير. وقال آخر. (بديع، ١٩٩٦).

يَـرَى أَرْبَاقَهُـمْ مُتَقَلِّـدِيهَـا كَمَا صَدِيءِ الحَدِيْدُ عَلَى الكُمَاةِ

فترك إبرازه، ولو أبرزه لقال (متقلديها هم) فلمَّا أضمره ولم يبرزه دلَّ على جوازه، ولأنَّ الإضمار في اسم الفاعل إنما جاز إذا جرى على مَنْ هو له لشبه الفعل، وهو مُشابه له إذا جرى على غير من هو له، كما جرى على مَنْ هو له، فكما جاز الإضمار فيه إذا جرى على من هو له فكذلك يجوز إذا جرى على غير مَنْ هو له. وأورد العكبرى شاهداً للكوفيين من القرآن الكريم في قراءة أبي عبلة لقوله تعالى: {إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَاظِرِينَ إِنَاهُ} (الأحزاب٥٣) بالجر في (غير)، وهو جارٍ على طعام ولم يقل: ناظرين أنتم، ويقول: إنَّ القراءة في الآية بعيدة الصّحّة وإنَّما جوَّزها من هو على مذهبهم في ذلك.أمَّا البصريون فاحتجوا بأنَّ الدليل على أنَّه يجب إبرازه فيه إذا جرى على غير منْ هو له أنَّ اسم الفاعل فَرْعٌ على الفعل في تحمُّل الضمير، إذ كانت الأسماء لها أصل في تحمُّل الضمير، وإنما يُضْمر فيما شَابَهَ الفعل كاسم الفاعل نحو (ضارب) وقاتل) والصفة المشبهة به نحو (حَسَن، وشديد)، وما أشبه ذلك، فإذا ثبت أن اسم الفاعل فرع على الفعل فلا شكَّ أنَّ الشَّبه بالشيء يكون أضعف منه في ذلك الشيء، فلو قلنا : إنَّه

يتحمَّل الضَّمير في كلِّ حالة إذا جرى على مَنْ هو له، وإذا جرى على غير من مَنْ هو له، لأدَّى ذلك إلى التسوية بين الأصل والفرع وذلك لا يجوز ؛ لأنَّ الفروع أبداً تنحطُّ عن درجة الأصول، فقلنا: إذا جرى على غير من هو له يجب إبراز الضمير، ليقع الفَرْقُ بين الأصل والفَرْع .(ابن الأنباري، ١٩٨٧). وحاول البصريون دفع ما استشهد به الكوفيون بحمله على الاتِّساع والحذف ويروْن أنَّ قوله (لمحقوقة بك أنْ تستجيبي دعاءه)، فلا حجَّة لهم فيه ؛ لأنَّ قوله (أنْ تستجيبي) هو الفاعل على الظاهر والتقدير لمحقوقة استجابته، والهاء في "دعاءه" عائدة عليه.وأمَّا البيت الثاني، وهو قوله "ترى أرباقهم متقلديها" فليس على حكم مسألتنا بل فيه حذف مضاف تقديره : ترى أصحاب أرباقهم"(العكبري، ١٩٧٦). ويريد العكبرى بقوله السَّالف أنَّ قول الشاعر "محقوقة" ليس خبر إنَّ على ما ذكر الكوفيون حتى يكون جارياً على غير من هو له وليس معه ضمير بارز، وإنَّما هو مبتدأ، وقوله (أنْ تستجيبي) هو الفاعل الظاهر. وأورد ابن الأنباري كثيراً من الشواهد التي فيها حذفٌ للمضاف وإقامة المضاف إليه مقامه وهو بذلك يرجِّح مذهب البصريين كما جاء في تأويلهم لقوله "متقلديها" فمن تلك الشواهد قوله تعالى: {وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ} (يوسف٨٣) ،أي: أهل القرية، ومنه قولهم (الليلةَ الهلالُ) أي: طلوعُ الهلالِ؛ لأنَّ ظروف الزمان لا تكن أخباراً عن الجُثث، أمَّا الشِّعر فمنه قول الحطيئة:

وَشَرُّ المَنايا مَيِّتٌ وَسْطَ أَهْلِهِ كَهُلكِ الفَتَى قَدْ أَسْلَمَ الحَيَّ حَاضِرُه

أي: منية ميت. ومعنى ذلك أنَّ(ميِّت) خبر وليس هو عين المبتدأ في قوله (شرّ المنايا) فوجب أن يكون الكلام على تقدير مضاف .

ويبدو لنا أنَّ ما جاء به ابن الأنباري محاولة منه لرد مذهب الكوفيين وهو يؤوِّل شواهدهم وذلك بإخراجها عن أصلها يؤكِّد هذا ما قاله المحقق محمد محي الدين حول أحدها :إنَّه أخرج هذا الشاهد عن أصل المسألة فجعل قوله (لمحقوقة) مبتدأ خبره المصدر المؤول في (أنْ تستجير). أمَّا العكبرى فيبدو لنا أنَّه دفع قراءة أبي عبلة ؛ لأنها لا

تتَّفق مع قاعدته النَّحوية، واستمع إليه في كتابه (إعراب القرآن) يقول في هذه الآية بالذات: "ويُقرأ بالجر على الصِّفة فيكون "غير ناظرين أنتم". وقد أشار ابن مالك إلى هذه المسألة في الكافية وتعرَّض لقول الكوفيين واصفاً إيّاه بالحسن بقوله:

وإنْ تَلَا غَيْرَ الَّذِي تَعَلَّقَا به فأبْرِزِ الضَّمِيرَ مُطْلَقَا
في المَذْهَبِ الكُوفِيِّ شَرْطُ ذَاكَ أنْ لا يُؤْمَنَ اللَّبْسُ وَرَأيُهُمْ حَسَنْ

ويرى أحد المحدثين أنَّ النَّظر البلاغي يؤيِّد ما ذهب إليه الكوفيون ؛ لأنَّ شأن الكلام البليغ أنْ يتنزَّه عن ذكر ما لا يحتاج إليه الكلام، فضْلاً عن أنَّ ذكر الضمير عند عدم الإلباس يتناقض مع الغرض الذي من أجله وضعت الضمائر في اللُّغة (حمدان، ٢٠٠٣). فالضمائر جئ بها للاختصار وإزالة اللبس، وذلك أنَّك لو أعدت اللفظ الظاهر لم يعلم أنَّ الثاني هو الأوَّل، وفيه إطالة أيضاً كقولك: جاء زيدٌ فقلت له، ولو قلت : فقلت لزيد لم يعلم أنَّ زيداً الثاني هو الأوَّل.

دخول اللاَّم في خبر لكنَّ:

جوَّز النحويون دخول لام الابتداء على خبر إنَّ المكسورة نحو: إنَّ زيداً لقائمٌ، أمَّا دخولها على (لكنَّ) فهو محل خلاف. فمذهب الكوفيين أنَّه يجوز دخول اللام في خبر (لكنَّ) كما يجوز في خبر إنَّ نحو: ما قام زيدٌ لكنَّ عَمراً لقائمٌ. ولم يجوِّز ذلك البصريون . ويقوم احتجاج الكوفيين على النَّقل والقياس، أمَّا النقل فقد جاء في قول الشاعر:

يَلُومُونَني فِي حُبِّ لَيْلى عَوَاذِلي وَلكِنَّني مِن حُبِّهَا لَعَمِيدُ

أمَّا القياس فيقولون: إنَّ الأصل في (لكن) (إنَّ)، زيدت عليها (لا) والكاف، فصارتا حرفاً واحداً، وبهذا تأخذ حكم (إنَّ) في جواز دخول اللام عليها (البغدادي، ١٩٩٦). أمَّا البصريون فحجَّتهم أنَّ هذه اللاَّم هي لام التوكيد أو القسم، وعلى كلا المذهبين فلا يستقيم دخولها في خبر لكنَّ ؛ لأنَّ لام التوكيد إنَّما تحسن مع (إنَّ) لاتفاقهما في المعنى، وأمَّا (لكنَّ) فمخالفة لها في المعنى، وإنْ كانت للقسم فإنَّما

حسنت مع (إنَّ)، لأنَّها تدخل في جواب القسم، كما أنَّ اللام تقع في جواب القسم، أمَّا لكن فلا تدخل في جواب القسم فينبغي أنْ لا تدخل عليها. ويرى البصريون أنَّ البيت الذي استشهد به الكوفيون شاذ لا يؤخذ به، ويجيبون عنه بأربعة أجوبة:

أحدهما: أنَّ هذا البيت لا يصحُّ، ولم ينقله أحد في الإثبات، فلا تثبت به حجَّة.

الثاني: أنَّ اللام في البيت زائدة، وليست لام الابتداء.

الثالث: أنَّ اللام ليست داخلة على خبر لكنَّ، وإنما هي داخلة على خبر (إنَّ) المكسورة المشددة النون، وأصل الكلام ولكنْ إنني، فحذفت همزة (إنَّ) تخفيفاً، فاجتمع أربع نونات إحداهنَّ نون (لكن) واثنتان نونا (إنَّ) والرابعة نون الوقاية، فحذفت واحدة منهنَّ فبقي الكلام على ما ظننت.

الرابع: إذا سلمنا أنَّ البيت صحيح، لا نسلم أنَّ هذا مما يجوز القياس عليه، بل ضرورة وقعت في هذا البيت بخصوصه، والبيت المفرد والبيتان لا تبنى عليهما قاعدة.

(ابن عقيل، د.ت).قال المرادي عن البيت السابق: "لا حجة فيه ؛ لأنَّه بيت مجهول، لا يُعْرف له تمام، ولا شاعر، ولا راوٍ عدل، يقول: سمعته ممَّن يوثق بعربيَّته"(ابن هشام، ٢٠٠٠). ويرى الكوفيون أنَّ زيادة (لا) على (إنَّ) هي نظيرة زيادة اللام والهاء عليها في قول الشاعر:

لَهِنَّكِ مِنْ عَبْسِيَّةٍ لَوَسِيمَةٌ عَلَى هَنَوَاتٍ كَاذِبٍ مَنْ يَقُولُهَا

قال الجوهري: وقولهم لهنك بفتح اللام وكسر الهاء – كلمة تستعمل عند التوكيد، وأصله لإنك، فأبدلت الهمزة هاء، كما قالوا في إيَّاك: هيّاك، وإنَّما جاز أنْ يجمع بين اللام وإنَّ وكلاهما للتوكيد، لأنَّه لما أبدلت الهمزة هاء زال لفظ إنَّ فصار كأنَّه شيء آخر (محي الدين، ١٩٨٧).

وذهب العكبري إلى أنَّه لا استدلال للكوفيين بهذا البيت، وأنَّ دعوى التركيب بعيد جداً وذلك أنَّ (لكن) لا توكيد فيها، و(إنَّ) للتوكيد، والمركب وإنْ تغيَّر حكمه فلا بد من بقاء المعنى، وممَّا يدلُّ على فساد هذا أنَّ الكاف زائدة على قولهم،

والهمزة محذوفة، و(لا) باقية على النفي، وكل ذلك لا يهتدي لما زيادته القياس، وكون الكلمة موضوعة على هذا اللفظ ممكن فلا يعدل عنه لما لا يعلم إلاّ بوحي أو توقيف. ونقل ابن الأنباري حجَّة البصريين بأنَّ اللام ليست زائدة في (لهنك) وإنَّما مبدلة من ألف (إنَّ) والهاء تُبدل من الهمزة في مواضع كثيرة، يقال: هرقت الماء، والأصل أرقته (العكبري، ١٩٧٦). ودفع البصريون قول الكوفيين بأنَّ أصل (لكن) إنَّ وعلَّلوا عدم مصاحبة اللام خبر غير (إنَّ) المكسورة قائلين:"لم تدخل اللام على خبر غيرها، لأنَّها لا تدخل على الجملة ولا تغيِّر معناها. ولا حكمها بخلاف أخواتها" (الصبان، ٢٠٠٣). ونفهم من كلام البصريين أنَّ التأكيد بهذه اللام يكون في جملة محققة، فلا تدخل على غير (إنَّ)، لأنَّ (ليت) للتمني، وهو إنشاء، و(لعلَّ) للرجاء فلا يتوافق معه التوكيد، و(كأنَّ) للتشبيه، و(لكنَّ) لا تستعمل إلاّ بعد كلام وجملتها مرتبطة بما قبلها، فينبغي أنْ تكون الجملة مستقلة عن غيرها ولهذا فإن دخول اللام شاذ عليها. وهذا ما نصَّ عليه ابن مالك:

وَبَعْدَ ذَاتِ الكَسْرِ تَصْحَبُ الخَبَرْ لاَمُ ابْتِدَاءٍ نَحْوُ إِنِّي لَوَزَرْ

يقول الأشموني شارحاً لقول ابن مالك: اقتضى كلامه أنَّها لا تصحب خبر غير (إنَّ) المكسورة وهو كذلك، وما ورد من ذلك يحكم بزيادتها، فمن ذلك قراءة بعض السلف: {إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ} (الفرقان٢٠) بفتح الهمزة. لكن القراءة التي ارتضى شذوذها بفتح الهمزة رويت عن السلف، ولم تُعد في حكم القراءات الشَّاذة وظاهر الكلام أنَّه للتَّوكيد. ويبدو من كلام العيني عند شرحه شواهد الأشموني خلاف ذلك، إذ يفهم معنى التأكيد إذا كانت اللام زائدة، فلا تكون مؤكدة إلاّ إذا كانت لام ابتداء يظهر ذلك عند إعرابه لقول الشاعر:

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ

يقول: وإنْ قلنا للتَّأكيد يكون (عجوز) خبر لمبتدأ محذوف، أي هي عجوز، والجملة خبر المبتدأ الأوَّل أي: اللام لام الابتداء لدخولها على المبتدأ. ومن الشاذ قول عنترة بن عروس:

ومَا زِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أنْ عَرَفْتُهَا لَكَالْهَائِمِ المُقْصَى بِكُلِّ مَرَادِ

حيث أدخل لام التأكيد على خبر (زال) في قوله: لكالهائم وهو نادر (العيني، ١٩٩٨). وخرَّج ابن مالك دخول اللام على أنَّها زائدة في البيتين السابقين كما شذَّ زيادتها في خبر(أمسى) نحو قوله:

مَرُّوا عَجَالَى فَقَالُوا كَيْفَ سَيِّدُكُمْ فَقَالَ مَنْ سَأَلُوا أَمْسَى لَمَجْهُودَا

ويرى أحد المحدثين أنَّ دخول اللام جائز، لأنَّه يدلنا على إفادة معنى التأكيد، سواء قلنا بأصالتها كما يذهب الكوفيون أم عدم أصالتها وزيادتها كما يذهب البصريون (حمدان، ٢٠٠١).

وخلاصة القول نقول: إنَّ الكوفيين أجازوا دخول اللام على خبر "لكن" كما هو الحال في (إنَّ)، لأنَّهم لا يرون اختلافاً بينهما ولأن (لكنَّ) هي (إنَّ) في القياس زيدت عليها (لا) والكاف، لذلك لم يكن التأكيد باللام معها فيه شذوذ. ويبدو أنَّ الجملة مدخولة لكن عند الكوفيين غير مرتبطة بما قبلها حسب ما يقتضيه الاستدراك المُفَسَّر بأن تنسب لما بعدها حكماً مخالفاً ما قبلها، ولعل هذا يرجع إلى الاختلاف في معناها الذي فيه ثلاثة أقوال كما ذكر ابن هشام:

أحدهما: وهو المشهور أنَّه واحد، وهو الاستدراك.

الثاني: أنَّها ترد تارة للاستدراك، وتارة للتوكيد وهو مذهب ابن مالك.

الثالث: أنَّها للتوكيد دائماً مثل (إنَّ) ويصحب التوكيد معنى الاستدراك، وهو قول ابن عصفور: بأن (إنَّ، وأنَّ، ولكنَّ) معناها التوكيد (ابن هشام، ٢٠٠٠).

العطف على الضّمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام:

ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز العطف على الضّمير المرفوع المتّصل في اختيار الكلام نحو: قمتُ وزيدٌ. ويقوم استدلال الكوفيين على شواهد من القرآن الكريم، ومن كلام العرب، فمن ذلك قوله تعالى: {ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى} (النجم٦، ٧). فالضمير (هو) معطوف على الضمير المستكن في (استوى) والمعنى: فاستوى جبريل ومحمدٌ بالأفق وهو مَطْلِع الشمس (ابن الأنباري، ١٩٨٧). ويستدل الكوفيون من الحديث بما ورد في صحيح البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم: "وفعلتُ وأبو بكر وعمر، وانطلقت وأبو بكر وعمر"، وروي عن عمر رضي الله عنه: كنتُ وجارٌ لي مِن الأنصار(الصبان، ٢٠٠٣). ومن الشعر قول جرير:

وَرَجَا الأَخَيْطِلُ مِنْ سَفاهةِ رَأْيِهِ مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيَنَالَا

فعُطف (أب) على الضمير المرفوع في (يكن).وقال عمر بن أبي ربيعة:

قُلْتُ إذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى كَنِعَاجِ الفَلَا تَعَسَّفْنَ رَمْلَا

فعطف (زهر) على الضمير المستتر في (أقبلت)(الصبان، ٢٠٠٣).

أمّا البصريون فكلام ابن الأنباري يدلُّ على أنّهم يمنعونه، ولا يجوِّزونه إلاّ في الشّعر على قبح، ويعلّلون المنع بأنّ العطف على المتّصل مقدّراً في الفعل مثل: قام وزيدٌ – يوهم العطف على الفعل، وإنْ كان ملفوظاً به نحو: قُمْتُ وزيدٌ – يوهم العطف على ما هو كجزء جملة. قال العكبري: "الضمير إنْ كان مستتراً لم يعطف عليه؛ لأنّ العطف من أحكام الألفاظ لا المعاني، وإنْ كان ملفوظاً به فهو في حكم جزء من الفعل، بدليل أنّ الفعل يسكن إليه"(العكبري، ١٩٧٦). ولم يرتضِ البصريون ما استشهد به الكوفيون، ولذلك أوّلوا الشواهد إذ يروْن أنّ الواو في الآية الكريمة: {وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى} (النجم ٧). واو الحال، وليست للعطف والمراد (جبريل) وحده والمعنى أن (جبريل) وحده استوي بالقوة في حالة كونه بالأفق، وقيل: فاستوى على صورته التي خُلِقَ عليها في حالة كونه بالأفق، وأنّ الحديث مرويٌّ بالمعنى، وأمّا البيتان فمن الشّاذ الذي لا

يؤخذ به ولا يُقاس عليه، وإنَّما جاء مثل هذا لضرورة الشعر، لأنَّ العطف على الضَّمير المرفوع المتَّصل في ضرورة الشِّعر عندنا جائز(ابن الأنباري، ١٩٨٧). والتحقيق أنَّ البصريين يضعِّفون العطف ولا يمنعونه في اختيار الكلام، قال ابن مالك:

وَإنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفعٍ مُتَّصِلِ عطَفْتَ فافْصِلْ بالضَّمِيرِ المُنفَصِلِ
أوْ فَاصِلٍ ما وَبِلاَ فَصْلٍ يَرِدْ فِي النّظْمِ فَاشِياً وَضَعْفَهُ اعْتَقِدْ

قال الأشموني: "وهو على ضعفه جائز في السعة نصَّ عليه النَّاظم لما حكاه سيبويه من قول بعض العرب: مررت برجل سواء والعدمُ، برفع (العدم) عطفاً على الضمير المستتر في (سواء) لأنَّه مؤوَّل بمشتق، أي: مستوٍ هو والعدم، وليس بينهما فاصل" (الصبان، ٢٠٠٣).

وحاصل القول في هذه المسألة يمكن القول بصحة العطف على الضمير البارز في السعة والشعر وهذا ما دلَّ عليه الذكر الحكيم قال تعالى:{قَالَ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ} (الأنبياء٥٤)، فعطف (آباؤكم)على الضمير المتصل في(كنتم) وهو مؤكد بالضمير (أنتم). وقوله تعالى: {يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ} (الرعد٢٣) فعطف الاسم الموصول (منْ)على الواو في (يدخلونها) بدون تأكيد. ومجيء الآية الأخيرة دون الفصل بالضمير يرى أحد المحدثين أنَّه يكفي للدلالة على عدم لزوم الفصل له، كما أنَّ طول الكلام بالفصل بغيره لا يغني عنه في ذلك، فضلاً عن الآية في قوله تعالى:{لَوْ شَاء اللّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا} (الأنعام١٤٨) لم يأتِ الفاصل فيها قبل أداة العطف الذي طلبوا الفصل من أجله.(حمدان، ٢٠٠١). والذي دعا صاحب القول السالف لذلك أنَّه رأي مجيء ذلك في قوله تعالى: {اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ} (البقرة٣٥) بتأكيد الضمير المستتر في (اسكن) بالضمير (أنت) قبل عطف (زوجك). وعُدَّ ما ذكره سيبويه من عطف على المستتر قبيحاً لكونه خارج عن دائرة الفصاحة؛ لأنَّ كلمة (سواء) العاملة والتي بمعنى (مستوٍ) مفتقرة، ولعله اكتفى بذكر المعطوف دون المعطوف عليه، وهما لا يستغنى عن أحدهما، وإذا لم يكن كذلك فمثل

هذا خاص بالشّعر، وعليه جمهور النُّحاة. **نيابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده:**

قال الكوفيون والأخفش: يجوز أنْ ينوب غير المفعول به مع وجوده. ومنع جمهور البصريين نيابة غير المفعول به مع وجوده تقدّم أو تأخر.(العكبري،١٩٧٦). واستدل الكوفيون بورود ذلك في القرآن الكريم وكلام العرب قال ابن مالك: "وأجاز الكوفيون نيابة غير المفعول به مع وجوده، وبقولهم أقول إذ لا مانع من ذلك مع أنّه ورد عن العرب، ومنه قراءة أبي جعفر(لِيُجْزَى) بالبناء للمجهول في قوله تعالى: {لِيَجْزِيَ قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ} (الجاثية ١٤) فأقام الجار والمجرور مقام الفاعل وترك قوماً منصوباً وهو مفعول به. وقرأ عاصم (نُجِّي) في قوله تعالى: {نُنجِي الْمُؤْمِنِينَ} (الأنبياء٨٨) أي:النّجاء.(ابن هشام، ٢٠٠٠). ومثل هذه القراءة قول جرير:

وَلَوْ وَلَدَتْ قُفَيرَةُ جَرْوَ كَلْبٍ لَسُبَّ بِذَلِكَ الجَرْوِ الكِلابَا

فأقام الجار والمجرور مقام الفاعل ونصب (الكلابا) وهو مفعول به. وقال آخر:

وإنَّمَا يُرْضِي المُنِيبُ رَبَّهُ مَا دَامَ مَعْنِيّاً بِذِكْرٍ قَلْبَهُ

فالشّاهد إنابة الجار والمجرور مناب الفاعل مع وجود المفعول به وهو قوله (قلبه) وهو متأخر. ولم يرتضِ البصريون ما استشهد به الكوفيون بل خرّجوا هذه الشواهد بما يوافق مذهبهم. قال ابن عصفور في تخريج قراءة أبي جعفر السّابقة: "إنَّ (قوماً) ليس بمعمول (ليجزي) بل لفعل مضمر بدل (يجزي) كأنّه قال: جزى الله قوماً، ويكون مفعول (يجزي) ضمير المصدر المفعول منه كأنّه قال: "ليجزي هو أو ليجزي الجزاء".(ابن عصفور، ١١٩٠).وخرّج الزّجاج قراءة عاصم (نُجِّي المؤمنين) بنون واحدة على ثلاثة أوجه:

الأول: أنّه فعل ماض، وسكن الياء إيثاراً للتخفيف، والقائم مقام الفاعل المصدر، أي: النّجاء.

الوجه الثاني: أنّه فعل مستقبل قلبت منه النون الثانية جيماً، وأدغمت.

الوجه الثالث: إنَّ أصله (نُنَجي) بفتح النون الثانية، ولكنها حذفت التاء كما حذفت الثانية في (تظاهرون).(الزجاج، ٢٠٠٦). وذهب إلى عدم صحة القراءة، ونعت صاحبها باللحن قائلاً: "كأنه احتمل لحناً، ولا نعلم لها جهة إلاَّ تلك، لأنَّ ما لم يُسمَّ فاعله إذا خلا باسم رفعه، إلاَّ أنْ يكون أضمر المصدر في (نجي) فنوى به الرفع، ونصب (المؤمنين)، فيكون كقولك: ضُرِب الضربُ زيداً. ثم تكني عن الضرب فتقول: ضُرِب زيداً وكذلك نُجِّيَ النَّجاء المؤمنين". (الزجاج، ٢٠٠٦).

ويظهر لنا أنَّ ما ذهب إليه الزجاج من كون الفعل ماضياً فيه وهن؛لأنَّ آخر الماضي ساكن. كما أنَّ النون الثانية من (نجي) قلبت جيماً ففيه ضعف؛ لأنَّ بين الحرفين بعداً في المخرج فلا يجوز إدغامهما؛ لأنَّ اللغويين اشترطوا لتحقق الإدغام أنْ يكون الصوتان المختلفان متقاربين، بأن يكونا من مخرج واحد أو مخرجين متلاصقين. والذي يدلُّ على تحامله على الكوفيين وصفه لقراءة عاصم بأنَّها لحن، والحال أنَّها رُويت عن مجموعة من القراء هم: ابن عامر، وعاصم، وشعبه، وأبو عبيد، فهي قراءة سبعية، ومع ذلك ردَّها محتجاً بأنَّها تخالف قراءة أبي عمرو (نُنْجي) بنونين. قال السَّمين الحلبي: "وهذه القراءة متواترة ولا التفات إلى من طعن على قارئها، وإنْ كان أبو علي قال: هي لحن، وهذه جرأة منه قد سبقه إليها أبو إسحق الزجاج" (السمين الحلبي، ١٩٩٤). أمَّا الشواهد الشعرية فقد حملها بعضهم على الشُّذوذ من إقامة المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول به قال ابن جنِّي واصفاً قول جرير: "هذا من أقبح الضرورة ومثله لا يعتدُّ به أصلاً بل لا يثبت إلاَّ محتقراً شاذاً". ونقل ابن يعيش قول القالي في شرح اللباب وهو يتحدث عن بيت جرير السابق: "وقيل الكلاب ليس مفعولاً لـ(سُبَّ) بل مفعول ولدت، وجرو نصب على النداء أو على الذم. وقيل الكلاب نصب على الذم وجمع؛ لأنَّ قفيرة وجرو أو كلباً ثلاثة".(ابن يعيش،د.ت). ولعلَّ الذي دفع البصريين إلى رمي القراءة بالشذوذ، وكذلك الأبيات أنَّهم يروْن المفعول الصحيح أشبه بالفاعل فلا يمكن أنْ يقيم مقامه غيره، لأنَّه شبيه به من أربعة أوجه:

أحدهما: أن الفعل يصل إليه بنفسه، ولا دلالة في الفعل عليه بخلاف الظرف وحرف الجر، والمصدر.

الثاني: أن المفعول به شريك الفاعل في تحقيق الفعل؛ لأنَّ الفاعل يوجد الفعل والمفعول به يحفظه من حيث كان محلّاً له.

الثالث: أنَّ المفعول قد جعل فاعلاً في اللفظ كقولك مات زيدٌ، ، وليس كذلك بقية الفضلات.

الرابع: أنَّ من الأفعال، ما اقْتصر فيه على المفعول ولم يذكر الفاعل كقولك: عنيت بحاجتك، وليس كذلك بقية الفضلات (العكبري، ١٩٧٦).

وبعد هذا العرض نرى أنَّ ما قاله البصريون هو الشَّائع عند العرب، ولا يمكن أنْ نَردَّ قول الكوفيين؛ لأنَّ ما استشهدوا به من القرآن هي قراءة صحيحة وإنْ كان البصريون قد خرَّجوها تخريجات توافق مذهبهم. وإنْ حكمنا بشيوع مذهب البصريين فلا نحكم بشذوذ ما جاء به الكوفيون، من إنابة غير المفعول مع وجوده مستظهرين بكلام الرضي في هذه المسألة إذ يقول: "والأولى أنْ يقال:

كل ما كان أدخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به، فهو أولى بالنيابة، وذلك إذن اختياره"(الرضي، ١٩٨٢). وخلاصة القول جاز لنا القول بصحة المذهبين، ولكن يبقى مذهب البصريين هو الأولى بالاتِّباع لما ورد في القرآن الكريم من نيابة المفعول به مع وجود غيره وذلك في قوله تعالي:{ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاء الْأَوْفَى}(النجم٤١) فقد أناب ضمير الغائب المستتر العائد على الإنسان مع وجود المصدر، والضمير البارز يعود على السعي، وقوله تعالى: {وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوءُ عَمَلِهِ} (غافر ٣٧) فأناب (سوء عمله) مع وجود الجار والمجرور، وقوله تعالى: {قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَى عِلْمٍ عِندِي} (القصص ٧٨) فأناب المفعول وهو تاء المتكلم مع وجود الجار والظرف (فاخر، ٢٠٠٤).

الخاتمة:

تناول هذا البحث التَّأويل النحوي عند البصريين في باب المرفوعات ،فتحدثت عن التَّأويل لغة واصطلاحاً ، وكيف تسرَّب من المفسِّرين إلى النَّحويين وكيف أصبح النَّحويون يصرفون الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية ، وتبيَّن لنا أنَّ التَّأويل النَّحوي ناتج عن اختلاف في فهم النُّصوص، فنجد الخلاف أحياناً بين نحاة البصرة أو الكوفة أنفسهم ، ولم يطَّرد الصَّواب عند المدرستين اطراداً، بل تجده تارة مع هؤلاء وتارة مع أولئك، وحيناً وسطاً بينهما.ولكن بالغ البصريون في اصطناع التَّأويل لكثير من النصوص ولم يفلت من تأويلهم هذا حتى القرآن الكريم وهذا ما أشرت إليه .وفي خاتمة هذا البحث لابدَّ أنَّ نشير إلى ما وصلت إليه من نتائج عامة:

١/ التَّأويل ظاهرة لها جذورها العميقة في العربيَّة، وانتقل من الدِّراسات الشَّرعية إلى الدِّراسات اللُّغوية.

٢/ منهج الكوفيين في مجال السَّماع أسلم بكثير من منهج البصريين، وأنَّ احترام السَّماع لا يُرْفض وإن كان قليلاً.

٣/ ردَّ البصريون كثيراً من اللَّهجات العربية واللُّغات، ممَّا أدَّى إلى تضييق مجال البحث عندهم.

٤/ استعمل البصريون المنطق كثيراً في الطَّبيعة اللُّغوية،وهذا لا يعني أنَّ كلَّ ما جاء به الكوفيون هو الصحيح في تفسير الكثير من الظَّواهر اللُّغوية.

أخيراً وبعد الاطّلاع على كثير ممّا وجدته في مسائل الخلاف أوصي بالآتي:

١/ ضرورة تمحيص الخلافات النحوية حيث توجد خلافات نحوية منسوبة لغير أهلها، وهذا يحتاج إلى مجهود للوقوف على هذه الخلافات.

٢/ وجوب الوقوف على هذه الخلافات وهل هي تعبر عن رأي المدرسة بأكملها أم أنّها خلافات فردية، وجعل الخلافات الفردية في باب آخر: لأنه ليس بالضرورة أنْ يكون الخلاف بين مدرسة وأخرى، فالخلاف قد يكون بين بصريّ وكوفي، كما يكون بين بصري وبصري، أو كوفي وكوفي، ونجد رأياً للبصري موافقاً للكوفي والعكس.

٣/ إعادة النَّظر في القواعد النَّحوية التي جاء نظيرها السَّماع عن العرب والقراءات التي رفضت بحجَّة أنَّ هناك قاعدة نحوية عقلية مسلَّم بها لا يمكن العدول عنها مهما جاء في السَّماع ما يعضِّدها.

المصادر والمراجع

١/ القرآن الكريم

٢/ ابن الأنباري . كمال الدين أبو البركات(١٤٧٤هـ -١٩٨٧م).الإنصاف في مسائل الخلاف. تحقيق محمد محي الدين .المكتبة العصرية . صيدا . بيروت .

٣/ ابن جني. أبو الفتح عثمان(١٤٠٦هـ -١٩٨٦م).الخصائص، تحقيق محمد على النجار.الهيئة العامة المصرية للكتاب.

٤/ ابن عصفور.أبو الحسن علي بن مؤمن(١٤١٧هـ -١٩٩٠م). شرح المقرب. تحقيق على فاخر.

٥/ ابن عقيل. عبدالله بن عبدالرحمن (د.ت). على ألفية ابن مالك . تأليف محمد محي الدين . دار إحياء التراث العربي . بيروت . لبنان . ط٢ .

٦/ ابن فارس. أبو الحسين أحمد(١٤١١هـ - ١٩٩١م). مقاييس اللغة . تحقيق عبد السلام محمد هارون . ط١.

٧/ ابن منظور. جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري (د.ت). لسان العرب، طبعة مصورة من بولاق . الدار المصرية للتأليف والترجمة .

٨/ ابن هشام. أبو محمد عبد الملك (١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م). مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب . تحقيق عبد العال محمد الخطيب . الكويت . ط١.

٩/ ابن يعيش. موفق الدين علي (د.ت). شرح المفصل. إدارة الطباعة المنيرية. القاهرة.

١٠/ أبو حيان الأندلسي.محمد بن يوسف بن علي(١٤١٨هـ -١٩٩٨م). ارتشاف الضرب من لسان العرب. تحقيق رجب عثمان محمد.مكتبة الخانجي.القاهرة. ط١.

١١/ الأزهري . خالد عبد الله (١٤٢١هـ -٢٠٠٠م).التصريح على التوضيح .تحقيق محمد باسل عيون السود. دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان . ط١.

١٢/ الأعشى. ميمون بن قيس. ديوان الأعشى (١٤١٣هـ -١٩٩٢م). شرح يوسف شكري فرحات . دار الجيل . بيروت . ط٣ .

١٣/ أميل بديع يعقوب (١٤١٧هـ -١٩٩٦م). المعجم المفضل في شواهد اللغة العربية . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان . ط١.

١٤/ جرير.جرير بن عطية بن حذيفة(د.ت). ديوان جرير. شرح يوسف عيد . دار الجيل . بيروت . ط١.

١٥/ الجوهري.أبو نصر إسماعيل بن حماد(١٤٢٠هـ -٠ ١٩٩م) . تاج اللغة وصحاح العربية . تحقيق أميل بديع يعقوب، ومحمود نبيل طريفي . منشورات محمد علي بيضون. دار الكتب العملية . بيروت . لبنان . ط١.

١٦/الحموز. عبدالفتاح أحمد(١٤٠٤هـ-١٩٨٤م).التأويل النحوي في القرآن الكريم. مكتبة الرشيد. الرياض.، ط١.

١٧/ الزبيدي. محمد مرتضى (١٣٠٦هـ). تاج العروس في جواهر القاموس . المطبعة الخيرية بجمالية مصر (المحمية) منشورات بيروت

١٨/ الزمخشري . جار الله أبو القاسم محمد بن عمر(١٩٩٢م). أساس البلاغة. دار صادر. بيروت . ط١.

١٩/ سيبويه. أبو بشر عمرو عثمان بن قنبر(١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م). الكتاب. تحقيق عبد السلام محمد هارون . مكتبة الخانجي .القاهرة . ط٣.

٢٠/ الشربيني. محمد بن أحمد الخطيب (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م).السراج المنير. تحقيق إبراهيم شمس الدين. دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان . ط١.

٢١/ الصبان.محمد بن علي (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م). شرح الأشموني على ألفية بن مالك .ومعه شرح الشواهد للعيني . دار الفكر .

٢٢/ عبدالقاهر الجرجاني(١٤١٣هـ- ١٩٩٢م). دلائل الأعجاز.علق عليه محمود محمد شاكر. مطبعة المدني القاهرة . ط٣.

٢٣/ العكبري.أبو البقاء العكبري(١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م). التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين . تحقيق عبد الرحمن السليمان العثيمين . جامعة أم القري.

٢٤/ العكبري. أبو البقاء العكبرى (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م).اللباب في علل البناء والإعراب . تحقيق غازي مختار طليمات.دار الفكر المعاصر. بيروت لبنان . ط١.

٢٥/ فاخر. عبد العزيز محمد(١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م). الممنوع في النحو. ط١ .

٢٦/ الفيروز آبادي . مجد الدين حمد بن يعقوب (١٩٩٨م). القاموس المحيط . تحقيق محمد نعيم العرقوسي. مؤسسة الرسالة . ط٦.

٢٧/ محي الدين.محمد(١٩٨٧م). الانتصاف من الانصاف. المكتبة العصرية. صيدا. بيروت.

٢٨/ حمدان. موسى (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م). مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين في ضوء النظر البلاغي . ط١.

٢٩/ هنادي .محمد عبد القادر(١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م). ظاهرة التأويل في القرآن الكريم .مكتبة الطالب الجامعي .مكة المكرمة.المملكة العربية السعودية. ط١.